في لغة العجم وتعرف عجمية اللسان بامور منها جروجه عن ابنية العرب كاسمعيل ومنها نقل الايمة ومنها ان تجتمع فيه ما لا تجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او والقاف كجنيق او والكاف كسكرجه وجميع اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام اعجمية الا اربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها في الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة متصرفة وتجمعها ذكر شعيبا ونوحا وصالحا وهودا ولوطا وشيثا محمدا وافهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يوثر شي منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فيصرف صحة وقايمة وان وجد فيهما علة اخرى مع التانيث وهي العجمة في صحة والصفة في قايمة ويصرف اد رمجان اذا انكر وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا يتعين العلمية معه وهو لذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدول عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم به دل ما جا على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا من ساير الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع اخر كطوى فان فيه مع العلمية التانيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة احمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تخصيصه اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين اوكونه بالفعل اولى به كاصبع واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة مع الصفة الا في وزن فعلان بخلاف الزيادة مع العلمية واما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا او من الحسن والشطن صرفا

ومنها

كما يمتنع على ما دام لان ما الداخلة في الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فجرى ما قايما كان زيد دون قايما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كجواز كخبر المبتدا في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمها وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لا احدهما فقط هو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفايدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله • يكون مزاجها عسل وما • وتختص الخمسة الاول وهي كان وظل وما بينهما بمرادفة صار الدالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى اما باعتبار العوارض او الحقايق فيصير المعنى واحدا كقوله وكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة • امست خلاء واسى اهلها احتملوا • وقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا وقول الشاعر • اضحى عزوا ثوابي • وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدا خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا ما دام زيد قعد وكذا البواقي لان هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وتختص غير ليس وفتي وزال من هذه الافعال بجواز التمام اي الاستغنا بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان فعلى الاول معنى نقصانها عدم اكتفايها بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني والصحيح

Copyright © King Saud University